<u>الورقة 3</u>: إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق: الصلة المتينة

قدمها قائد البحرية الجنوب إفريقية نائب الأدميرال موسوا سمويل هلونغواني

المقدمة

تعتبر العلاقة بين "الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات" أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والبيئية للقارة الأفريقية على النحو المبين في مختلف الاستراتيجيات والوثايق القانونية من أمثال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام2063 والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا2050 والاستراتيجية الأمنية البحرية المتكاملة لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية والعديد من استراتيجيات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

يكتسب الاقتصاد الأزرق زخمًا حيث تقوم الحكومات بشكل متزايد بتنفيذ آليات لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اقتصاد المحيطات، ومن أجل تحقيق فوائد ذلك، سيتطلب "التنفيذ" المناسب للإطار القانوني و "الإجراء" لضمان إدارة اللقتصاد الأزرق.

لقد نسب مرة إلى السيد الراحل نيلسون روليهلاهلا مانديلا أنه قال

"العمل بدون رؤية هو مجرد إضاعة الوقت
الرؤية بدون عمل هي مجرد حلم نهاري،
لكن الرؤية مع العمل يمكن أن تغير العالم "

الرؤية (التوجيه الاستراتيجي والإطار القانوني الشامل لميثاق لومي) ، الطموحات واضحة ، ولكن تنفيذها غير موجود وهو ما يتطلب الاهتمام به.

ترتبط إدارة المحيطات ارتباطًا جوهريًا بالاقتصاد الأزرق، حيث إنها الوسيلة التي يمكن من خلالها ضمان الاستدامة. وفي ما يتعلق بتعزيز الاقتصاد الأزرق، تتمثل القضايا الرئيسية ذات الأهمية في زيادة التوسع والتكامل في مراكز المجال البحري في إفريقيا مما يسمح بالأمن البحري الفعال. وهذا المحور العصبي واجهات أجهزة الاستشعار والمؤثرات الأجنبية وذات السيادة لاتخاذ الإجراءات بشكل يشبه - إلى حد كبير- نظام إدارة القتال على متن المنصات البحرية. ولا شك في أن نفس المفهوم العصبي للمحاور الإقليمية ذو أهمية كبيرة ومطلوب لتدخل مبادرات الأمن البحري حيز التنفيذ ولكي يزدهر الاقتصاد الأزرق.

الهدف

الهدف من هذه الورقة مناقشة المفاهيم المتعلقة بكل من إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق وعلاقتهما غير المنفصلة وتوليد الخيارات لتعزيز النظم الأساسية لإدارة المحيطات والترويج للاقتصاد الأزرق.

نطاق الورقة:

تستهدف هذه الورقة مناقشة القضايا الآتية:

-تحديد العلاقة بين إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

-نطاق الأعمال في الاقتصاد الأزرق.

-تقديم خيارات للنظر فيها بقصد تعزيز إدارة المحيطات والترويج لقطاع الاقتصاد الأزرق.

تحديد العلاقة بين إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

<u>ما المقصود بالاقتصاد الأزرق؟</u>

تعرف الأمم المتحدة الاقتصاد الأزرق أنه اقتصاد محيطي يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير.

يعرّف الاتحاد الأفريقي الاقتصاد الأزرق أنه "تنمية اقتصادية مستدامة للمحيطات باستخدام تقنيات مثل التنمية الإقليمية لدمج استخدام البحار والمحيطات والسواحل والأنهار والمياه الجوفية للأغراض الاقتصادية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، مصايد الأسماك ، التعدين ، الطاقة وتربية الأحياء المائية والنقل البحري، مع حماية البحر لتحسين الرفاهية الاجتماعية ". يتوسع الاتحادالأفريقي على تحديد مفهوم الاقتصاد الأزرق ليشمل جميع الأنشطة في جميع المياه ويشير علاوة على ذلك أطلق على الاقتصاد الأزرق صفة "الحدود القادمة لأفريقيا" لتحقيق متطلبات جدول أعمال التنمية الأفريقية 2063.

والاقتصاد الأزرق يركز على الاستغلال الاقتصادي المستدام للبيئة البحرية. ويحدد ميثاق السلامة والأمن البحريين والتنمية في أفريقيا (ميثاق لومي) الاقتصاد الأزرق كما يلي:

"يشمل الأنشطة الاقتصادية من المساحات البحرية والمائية في المحيطات والسواحل والبحار " والأنهار والبحيرات والمياه الجوفية والأراضي الرطبة والسهول الفيضية والموارد المائية المرتبطة بها".

تقوم الحكومات الأفريقية بشكل متزايد بتنفيذ الاقتصاد الأزرق أو الاقتصاد القائم على المحيط كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية ، مع التقليل -بشكل كبير- من المخاطر البيئية والندرة البيئية.

على الصعيد العالمي، على أن مفهوم الاقتصاد الأزرق يعتبرمحور التنمية المستدامة، يشتمل على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة ، إلا أن ألاقتصاد الأزرق في القارة الأفريقية يركز على المكاسب الاقتصادية. ينتج عن هذا التنافس على سبل العيش التقليدية والعمليات المحلية الصغيرة من قبل الشركات الدولية والمبادرات الحكومية ، مع القليل من الاهتمام أو عدم وجود أي اعتبار للإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية ، وهو أمر تحاول مبادرات مثل عملية فا كسا في جنوب أفريقيا التخلص منه لأنه نهج متكامل لتسريع اعتبارالاقتصاد الأزرق.

وبالتالي، تشمل عناصر الاقتصاد الأزرق ما يلي:

موارد. بعد النظر في التعاريف المختلفةللاقتصاد الأزرق ، يصبح من الواضح أن الموارد تلعب دورًا مهمًا في ضمان بيئة عمل مستدامة "لأفريقيا التي نريدها". تعد إدارة الموارد وحمايتها فيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق مفتاحًا للإدارة والحماية الحاسمة للمجال البحري. القدرة على الوصول إلى الموارد وحمايتها ، وتوسيع البنية التحتية وشبكة القدرات للوصول وتلبية متطلبات السوق العالمية والأفريقية أمر مطلوب.

الوصول إلى التجارة. تعتمد اقتصادات الدول الساحلية والأرضية وسبل عيشها على الوصول إلى طرق التجارة سواء عبر الموانئ ونقاط الدخول وخاصة من خلال التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي والقاري. تعتبر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي لم تتحقق بعد مهمة لضمان أن طرق التجارة عبر المحيطات المحيطة بالقارة تجعل الوصول أسهل بكثير وتدعم التجارة بين البلدان الأفريقية. مع وجود أكثر من 100 ميناء في إفريقيا ، منها 52 ميناء يتعامل مع الحاويات والتجارة عبر الوطنية ، فإن توسيع التجارة وربطها على نحو مستدام أمر ضروري. لا تشمل البنية التحتية السكك الحديدية والطرق وشبكات الموانئ فحسب ، بل تشمل أيضًا توسيع شبكات الطاقة وشبكات الألياف / الاتصالات.

الاقتصاد / مزايا الرعاية الاجتماعية. الطول الإجمالي للخط الساحلي يجعل المجال البحري الأفريقي في غاية الأهمية من منظور اقتصادي وأمن غذائي وتوظيف. يضم الاقتصاد البحري للقارة ما يقرب من 90 ٪ من التجارة والوصول إلى موارد جديدة أو تطوير صناعات جديدة مثل تربية الأحياء المائية ، وتقنيات الطاقة البحرية المتجددة لأساليب إنتاج الطاقة البديلة ، والمنتجات الحيوية وخدمات الدعم لهذه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينمو الاقتصاد ويقلل البطالة. إن تحسين الرعاية الاجتماعية كنتيجة لاقتصاد آمن ومستقر ومتنامي يؤثر بشكل إيجابي على الرفاهية العامة والاجتماعية لمواطنيها ، علاوة على السماح باعتماد أقل على الدولة للحصول على الدعم وما ينتج

عن ذلك من تمويل يتم إعادة تخصيصه لمواصلة تطوير الضرورات الوطنية.

الاستدامة. تمتد الاستدامة عبر الطيف من حماية البيئة / قضايا الاستخراج مثل الحماية البحرية (المياه الساحلية والداخلية) ، التخطيط المكاني البحري ، إدارة المناطق الساحلية، مراقبة الصيد الجائر إلى وتقييم الأرصدة السمكية ، الصيد غير القانوني غير المنظم وغير المبلغ عنه قضايا الاستدامة الاقتصادية من حيث توسيع البنية التحتية وتنامي القطاعات الاقتصادية. الاستدامة هي الخيط الذهبي في جميع أنحاء الاقتصاد الأزرق.

الموافقة على المفهوم والإرادة السياسية. نهج متكامل وشامل يتضمن المجتمعات داخل مبادرمن مثل مجتمعات الصيد والسكان المحليين ، وهذا يشمل أجل الحصول على تأييد محلي لمفهوم الاقتصاد الأزرق من قبل الشراكات العامة الخاصة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ودمج المشاركة مثالاً جيدًا لي بين الإدارات / الحكومة ، والمساهمة بالتساوي في الجهد الرئيسي. تُعد عملية والشامل من حيث التصميم. ومع ذلك ، تشير الإرادة السياسية إلى المستويات العليا من الموظفين العموميين الذين يدعمون بشكل خاص إلى حد ما حلول السياسات لمشاكل معينة ، في جوهرها إذا لم تكن الإرادة السياسية "شاملة" أو "مشتراة" ، فإن مفهوم الاقتصاد الأزرق لم يحظ بالموافقة عليه.

ماذا تشمل إدارة المحيطات؟

إدارة المحيطات هي إجراء متكامل للسياسة والإجراءات والشؤون المتعلقة بمحيطات العالم لحماية بيئة المحيطات ، والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية وكذلك للحفاظ على التنوع البيولوجي. لقد ذكر الكاتب بيليت ثلاثة عناصرلإدارة المجيطات هي:

-قانوني

-إطار مؤسسسي

-آلية التنفيذ

تمت صياغة هذه العناصر الثلاثة إلى حد ما وهي موجودة على مستويات مختلفة داخل القارة الأفريقية

العنصر القانوني (سيادة القانون) متوفر في ميثاق لومي الذي يعزز ويدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاقتصاد الأزرق بإدارة المجيطات مع فرض الالتزام القانوني بالاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا2050 على جميع الموقعين. التشريعات على مستويات الأمم المتحدة والإتحاد الإقريقي ومجموعات التنمية الإقتصادية الإقليمية مهمة وأساسية لضمان الإدارة الفعالة للمجال البحري.

والاقتصاد الأزرق في إفريقيا منظم ومرتبط ارتباطًا مباشرًا بالهدف 14 للأمم المتحدة وبالتحديد، الجانب الذي يعزز "الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة".ويقترح أن مثل هذه الإجراءات مثل "الحدود والتقدم" وتتطلب تكاملاً شاملاً للإدارة كيف تخلق "الموارد" مساحة جديدة قابلة للحكم وتدعم طرقًا معينة للحكم. ومن تم ورد وصف إدارة المحيطات بأنها "مفهوم حكومي غير مؤكد" بمعنى أنه نهج مؤقت وقابل لإعادة النظر وديناميكي ومفتوح للتجربة.

الإطار المؤسسي موجود بالفعل في العديد من مدونات السلوك (جيبوتي وياوندي) ، مع مراكز التوعية بالمجال البحري ، وبرنامج (مركز الاندماج) في المحيط الهندي بما في ذلك من بين العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

توجد آلية التنفيذ في شكل خطط عمل (بعضها لا يزال قيد التطوير) وأهداف استراتيجية داخل المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واستراتيجية الأمن البحري المتكاملة لمجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية.

يجب أن تتكامل عملية إدارة المحيطات أفقياً لأنها تتطلب مشاركة جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والعلماء ، وتتوسع عموديًا عبر جميع مستويات الحوكمة. تُظهر بنية تبادل المعلومات المصممة في غرب ووسط إفريقيا مشاركة أفقية عبر وطنية مماثلة حتى على المستوى الإقليمي من مركز التنسيق البحري بين الأقاليم ، ومراكز التنسيق متعدد الجنسيات إلى الإقليمي بغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى مما يسمح بالشمولية من جميع الدول.

فإن عملية فاكسا في المستوى الوطني منظم بشكل محمود من منطلق أعمال إدارة المحيطات مع الاهنمام بالمشاركة الأفقية والرأسية لجميع الإدارات والمؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المهتمين وهو ما يتضح في العديد من المختبرات (مجالات التركيز الحرجة) والمبادرات (داخل هذه المختبرات التي تتناول القضايا / الأهداف الرئيسية). يتضمن مختبر اقتصاد المحيطات مفهوم إدارة المحيطات كأحد مجالاته الحاسمة التي تتضمن مبادئ الوعي بالمجال البحري والمراقبة.

العلاقة بين إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق

العلاقة بين إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق والذي هو باختصار هي حالة نهائية مثالية تركز على الاستدامة بينما الاقتصاد الأزرق هي وسائل العمل والموارد المتاحة أو العناصر لتحقيق "المثل الأعلى". الرابط الحاسم بين إدارة المحيطات والاقتصاد ولأزرق هو الأمن البحري والذي يجعل الحاجة إلى نهج متكامل في القارة ضرورة. وهناك حاجة إلى نهج متكامل ومستدام للفرص التنموية والاقتصادية للمجال البحري مما يجعل مكونًا حاسمًا في "إدارة القطاع". ولا يتم ضمان الاستدامة بشكل كامل ، ألا بإعطاء الأولوية "للحكم" ، لإنشاء وإنفاذ الأمن البحري. ويقال إنه يفتح الأبواب .أمام التصنيع والتنمية الاقتصادية الأفريقية ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بفعالية بدون إدارة المحيطات.

وفقًا لمصدر الاستدامة ، يمكن إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للمحيطات نحو الوصول إلى النتائج المرجوة من الاقتصاد ولأزرق بشكل مستدام. هذا, ويحتاج الاتحاد الأفريقي إلى تحديد الثغرات في الأطر الحالية لدعم المسار نحو تحقيق الاقتصاد لأزرق. " سيتم تحديد هذه الثغرات في صياغة الخيارات في الجزء الأخير من هذه الورقة ولكن من أجل القيام بذلك يتطلب بعض النظر فيما يتعلق بالدعائم أو العناصر الإفريقية لإدارة المحيطات.

ما هي المميزات الإفريقية لإدارة المحيطات

قارة غنية بالمعادن غير المكتشفة

يصف الكاتبان ناجي ونيني القارة الغنية بالموارد الطبيعية الحية وغير الحية مثل "المياه والنباتات والحيوانات والحياة البرية والمعادن والهيدروكربونات التي لا تزال تُهدر بسبب الفقر المدقع". يمكن للبلدان الأفريقية ولديها الفرصة لتنويع اقتصاداتها من المحيطات الشاسعة وموارد البحيرات الموجودة في القارة ، ولكن هذا ليس هو الحال على الرغم من وفرة القارة من الموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق ". تظل معظم الموارد غير مستكشفة / مكتشفة بسبب نقص الموارد المالية وسوء الإدارة والافتقار إلى الإرادة السياسية. إن استخراج المعادن الغنية وإمدادات النفط في إفريقيا منذ فترة الاستعمار حتى الآن لم يحدث أي تغييرات كبيرة لرجل الشارع ولا في الاقتصادات الأفريقية ، بل ساهم في الواقع في الجشع والفساد والعنف.

تؤدي نتيجة التدهور الطويل الأمد للمحيطات والموارد المائية "بفعل الإنسان" إلى تدهور رفاهية البشر وصحتهم ، وهو ما يتناقض مع ما دعا إليه هدف التنمية المستدامة رقم 14 للأمم المتحدة. ناجي ونيني يقترحان أن "أفريقيا بحاجة إلى تنسيق السياسات ورسم مسارها الخاص بتحديد وتعريف وفهم ماهية الرخاء والتقدم للقارة ، مع تشجيع التفكير والممارسات المبتكرة التي من شأنها "تعزيز النمو البشري والإيكولوجي.

تقدر وكالة الطاقة الدولية أن إمكانات الطاقة المتجددة للمحيطات التي يمكن أن توفرها القارة تبلغ 400٪ من الطلب العالمي الحالي وهذه إإمكانت كبيرة في حين الطاقة في القارة الأفريقية بشكل مباشر على أداء اقتصاداتنا وسبل عيشنا. هذه بعض الأسباب الرئيسية التي تجعل إفريقيا تتطلب نهجًا شاملاً لتسخير الطاقة والموارد المحتملة في الاقتصاد البحري.

نزاعات / آفاق جديدة

نظرًا لإعطاء الأولوية لمنطقة البحر المتوسط باعتبارها "جبهة جديدة للنهضة الأفريقية" ، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى ظهور حدود وحدود ونزاعات جديدة محتملة (توسيع المناطق الاقتصادية الخالصة على سبيل المثال) لتظهر داخل المجال البحري مع ظهور موارد جديدة ومزايا اقتصادية محتملة.

وهذا يتطلب التزامًا برؤية واستراتيجية قارية أكثر تكاملاً وتقاسمًا لتوجيه الاستجابات لانعدام الأمن البحري.

وفقًا لما قاله ناجي ونيني ، فإن الصناعات الناشئة الجديدة على مدى العقد الماضي تسلط الضوء على مختلف الفرص المتاحة للتصنيع والتنمية الاقتصادية ، حيث يعتمد أكثر من 200 مليون شخص على الموارد مثل المياه العذبة والموارد السمكية البحرية لتحقيق الأمن الغذائي التي يعيش منها ما يقرب من 10 ملايين شخص تجني دخلاً. وهذا يستدعي الاهتمام الأجنبي من الدول والشركات الأكثر ثراءً التي لديها رأس المال والقوة المالية للاستفادة من هذه الفرص ، وشراء البيروقراطيين وتهميش السكان الأفارقة نتيجة للتأثير الرأسمالي.

نشأت العديد من النزاعات الإقليمية وترسيم حدود مناطق الصيد في القارة بدرجات متفاوتة ، بدعم من هيئات خارجية ودولية ومن المتوقع أن تستمر في التطور بمرور الوقت خاصة مع اكتشاف الموارد القيمة.

تحديات الحكم

من المهم توفر "حكم جيد وإرادة سياسية" من أجل التخفيف من الآثار السلبية لنقص الموارد المالية من خلال ضمان أن تقوم الحكومات بمواءمة المشاكل الاجتماعية والبيئية مع أهداف الابتكار. يتم وترتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخاصة الهدف 14 مواءمة إفريقيا من أهداف التنمية المستدامة التي "تعزز الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة". ومع ذلك ، فإن التحديات الحقيقية للفساد والتأثير السياسي والرأسمالية الاستعمارية والافتقار إلى البنية التحتية وإمكانية الوصول ، تعرقل إنفاذ "سيادة القانون" في ضمان الحوكمة الفعالة داخل المجال البحري لأفريقي. ا

صرحت موس في تقريرها الإقليمي لخليج غينيا أن "المؤسسات وحدها ليست كافية لضمان سيادة القانون بشكل فعال بسبب عدم القدرة على مقاضاة الجرائم غير المشروعة من قبل العديد من البلدان في المنطقة.

وهو أمر يفاقمه الفساد المستشري في القطاع العام ". الأشكال المختلفة للفساد المنهجي للانتهازية الفردية من خلال مستويات الاحتيال والتعريفات والتهرب الضريبي والرشاوى والاختلاس والابتزاز على سبيل المثال لا الحصر. ينتشر الفساد من قبل مجموعات المصالح المختلفة التي تستفيد من النظم الاجتماعية والتقنية السائدة في الفضاء البحري الأفريقي. يعد الاقتصاد الأزرق متعدد الأوجه ومترابطًا للغاية ، وبالتالي يصعب مراقبته وإدارته ، مما يعني أنه من المهم إنشاء وإنفاذ الأطر التنظيمية بين الدول الأفريقية. يمكن للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورًا مهمًا في تشجيع الدول الأفريقية على التعامل مع التحقيقات المتعلقة بالفساد ، وبالتالي تعزيز الشفافية التي تعمل على تحسين ثقة المستثمرين واستقرارهم.

يضيف موس علاوة على ذلك أن هناك نقصًا في اتفاقيات الأمن البحري الدولية والإقليمية المحلية في أجزاء من أريكا حيث لم تنفذ الدول بالكامل جميع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجرائم المنظمة عبر الوطنية ، والتي تعد إطارًا أساسيًا للتصدي للجرائم غير المشروعة مثل القانون الدولي غير القانوني. صيد الأسماك وتهريب المخدرات.

خيارات لتحسين إدارة المحيطات

توجد "الأهداف أو الغايات الإستراتيجية" داخل وبين العديد من الدول الأفريقية من خلال اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف منظمة للتعاون القاري والإقليمي. أحد الأهداف الاستراتيجية المشتركة هو النية لتأسيس وتطبيق مفهوم "إدارة المحيطات" من أجل "الاقتصاد الأزرق" المثالي من أجل الازدهار والتعامل مع أجندات التنمية الوطنية للقضاء على الفقر ؛ الحد من عدم المساواة والبطالة من خلال النمو الاقتصادي الشامل (دمج وتنويع الأنشطة الاقتصادية) ؛ خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاجتماعي والفرص المستدامة للتوفيق بين استخدام الموارد الطبيعية من خلال الحفظ.

هذه "الأهداف" قابلة للتحقيق من خلال "خطط العمل" المحددة والمتفق عليها بين الموقعين واللاعبين الأدوار على المستويات القارية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية / الحكومية. لقد أعيقت خطط العمل من جدواها في إنجاز المهام بسبب (التحديات والإرادة السياسية) نقص التمويل ، لا سيما في ظل المناخ الاقتصادي الحالي (كوفيد 19 وتراكم سلسلة التوريد اللوجستية) ، مما يجعل الأطر الزمنية بعيدة المنال إلى حد كبير وإنجاز حالة النهاية غير واقعية. على الرغم من العديد من هذه التحديات ، فإن التقدم الصغير حتى على أدنى مستوى وطني هو النمو في الاتجاه الصحيح مثل شراء الأصول البحرية الحديثة ، وإنشاء قدرات المجال البحري السيادي عبر القارة الأفريقية ودمج ربط المعلومات البحرية لدعم الشركاء الإقليميين.

أزمة تراكم إدارة سلسلة التوريد الأخيرة التي تردد صداها في جميع أنحاء العالم كنتيجة مباشرة لوباء كورونا وعقلية الشراء المتغيرة لسكان العالم نتيجة لها ، لا تؤدي إلا إلى استفحال المشكلة وتفاقمها.

نظرًا لأن العالم يعتمد بالفعل بشكل كبير على القطاع البحري للتجارة العالمية وفي نهاية المطاف مصادر رزقنا الشخصية والإقليمية ، يجب أن يوفر هذا المزيد من الحافز ليس فقط لتوسيع البنية التحتية لسلسلة التوريد البحرية ولكن لإدارة الفضاء البحري وحمايته بشكل فعال.

في متابعة هذا القسم من الورقة ، سيكون من المفيد النظر في ما هو موجود لتعزيز الحوكمة وما هو غير ذلك؟ إن إعادة اختراع "العجلة" ليست ضرورية ، فالاستراتيجيات والآليات موجودة بالفعل ، بل إن تحسين "المداس ونمط العجلة" لوضع "العجلة موضع التنفيذ" مطلوب ببساطة. توفر منظمات

على سبيل المثال ، مؤسسة عبر وطنية غير هادفة للربح ، مؤشر أداء حول "Stable Sea" مثل الأمن البحري والحوكمة للعديد من الدول الأفريقية التي يتم تنفيذه. ا

بشكل مستمر ويسمح بتحديد نقاط الضعف والقوة. إن إدراج مثل هذه المنظمات المستثمرة يوفر الدعم لتحسين الوعي بالقضايا البحرية ويجب أن يظل وثيق الصلة وشاملًا للخيارات المقترحة. ا لإشراك المجتمع المدني وإدماجه في AIMS 2050 لايزال هذا أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القضايا البحرية.

وفي المستوى القاري وعلى المستوى القاري، توضح الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا2050 مسيلة إنشاء والحاجة إلى مراكز العمليات البحرية الإقليمية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المهتمين مما يسمح بتبادل المعلومات والإدارة الإقليمية. ويتضح فيما يلي (الشكل 1) مفهوم المقر البحري الإقليمي مع مراكز تنسيق العمليات البحرية أو خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية و يجب أن تكون قابلة للتشغيل البيني ومترابطة مع بعضها البعض في الدول الإعضاء للإتحاد الإفريقي.

مفهوم الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا2050

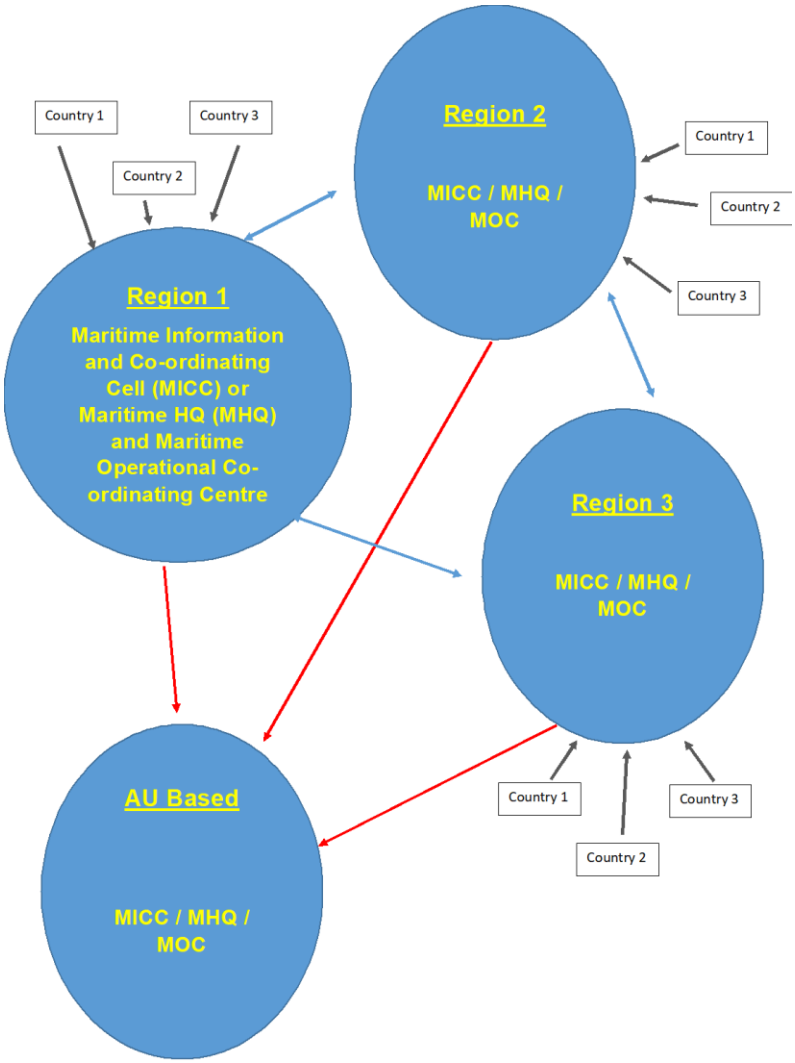

مراكز تنسيق العمليات البحرية أو خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية

قطر 1

قطر 2

قطر 3

إقليم1: مراكز تنسيق العمليات البحرية و خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية

إقليم2: مراكز تنسيق العمليات البحرية و خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية

قطر 1

قطر 2

قطر 3

إقليم 3: مراكز تنسيق العمليات البحرية و خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية

قطر 1

قطر 2

قطر 3

إقليم4 : مراكز تنسيق العمليات البحرية و خلايا التنسيق والمعلومات البحرية في جميع المناطق الإقليمية

يوجد على المستوى الإقليمي العديد من مراكز تنسيق المعلومات الموجودة (بعضها مكتمل جزئيًا) مثل:

- تبادل المعلومات داخل غرب ووسط أفريقيا (كما هو موضح في الشكل 2). مراكز التنسيق CRESMAC (ECCAS)، Côte d'Ivoire)، CRESMAO (ECOWAS الإقليمية لـ مراكز المناطق ومركز التنسيق الأقاليمي في الكاميرون.

-ومركز برنامج ماسي التابع للجنة منطقة المحيط الهندي (كما هو موضح في الشكل 3) ، والمركز الإقليمي لدمج المعلومات البحرية (مدغشقر) ، ومركز عمليات التنسيق الإقليمي (سيشيل).

-مدونة جيبوتي لقواعد السلوك (الموضحة في الشكل 4) ، مع مراكز تنسيق الإنقاذ البحري الإقليمية في اليمن وكينيا وتنزانيا.

-مراكز التوعية بالمجال البحري أو مراكز التنسيق البحرية.

-المشاريع الإقليمية مثل العمليات البحرية والساحلية للجنوب الأفريقي التي ينسقها مجلس البحث العلمي والصناعي بجنوب إفريقيا وتشارك قدرات محدودة من المؤسسات إلى الشركاء الإقليميين.

ومع ذلك ، توجد فجوة من حيث "مناطق الشمال الإفريقي إلى الشمال الغربي" من القارة والتي يجب على القارة أن تأخذها في الاعتبار بخصوص فضاء القارة.

الشكل 3: برنامج "ماسي" التابع لهيئة منطقة المحيط الهندي

الشكل 2: مراكز التنسيق الإقليمية

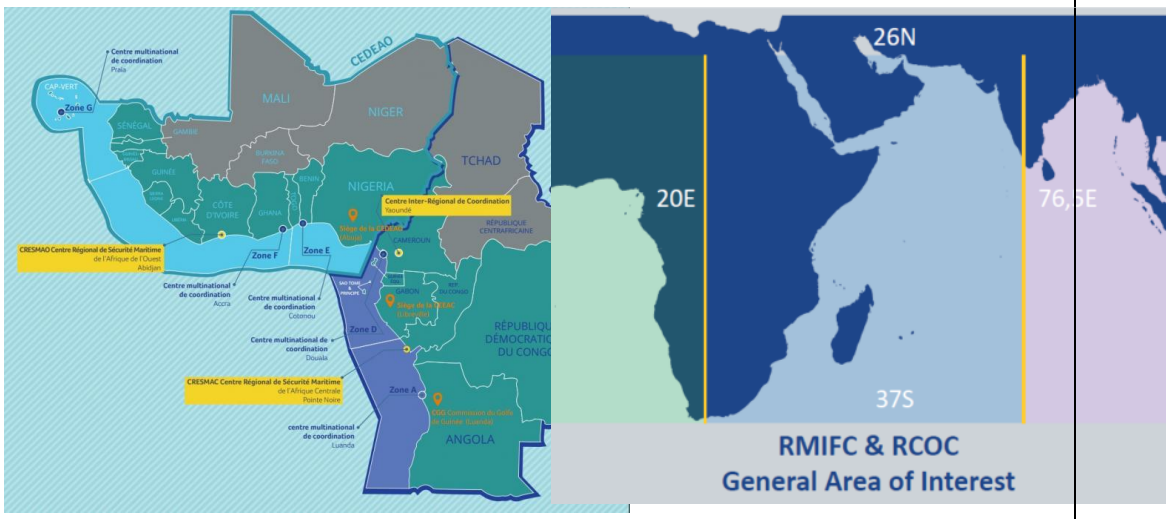

الشكل 4: مدونة جيبوتي لقواعد السلوك

على المستوى الوطني في حالة جنوب إفريقيا فإن عملية فاكسا، من خلال مجلس البحث العلمي والصناعي بجنوب إفريقيا تزود نظام إدارة المعلومات الوطنية للمحيطات والساحل بأدوات للإدارات الوطنية للوصول وتنسيق الجهود للتحكم في الفضاء البحري.

وعلى مستوى القوات البحرية لأفريقيا تم من خلال القرارات / الاتفاقيات المبرمة بين الدول الحاضرة السابقة الموافقة على ضرورة اعتماد شبكة معلومات الأمن البحري لتحسين التوعية

بالمجال البحري بقصد إدماج وتحسين الطاقة للإستراتيجية البحرية للاتصالات البحرية القارية والمساهمة بشكل هادف إلى تحقيق أمن الأصول والموارد البحرية الأفريقية بدعم من الدول البحرية الأكثر رسوخًا في توجيه ومساعدة الدول الأفريقية الأخرى الأقل نموًا. وأشارقرار ندوات القوات البحرية لأفريقيا إلى أن مكونًا بحريًا يتكون من 4 مجموعات بحرية تكون جزءًا من القوات الاحتياطية للاتحاد الأفريقي ، وهي شمال مصر وغرب نيجيريا وجنوب جنوب إفريقيا وشرق كينيا. تم تحديد شرط وجود تعاون قاري / إقليمي منظم لمعالجة الحوكمة البحرية في أي شكل من أشكال الاتفاقات أو الترتيبات كما يتضح من الاتفاقات الإقليمية العديدة أعلاه.

<u>خيارات التحسين لإدارة المحيطات الموصى بها هي كما يلي:</u>

- تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الحالية لدعم "إدارة المحيطات" مثل الإستراتيجية الأمنية البحرية المدمجة لمجموعة جنوب إفريقيا وتلك التي تشبه شريكاتها الإقليمية كالإستراتيجية الأمنية البحرية المدمجة لمجموعة غرب إفريقيا والإستراتيجية الأمنية البحرية المدمجة لمجموعة شرق إفريقيا.

- دعم مراكز العمليات البحرية الإقليمية التابعة للإستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا بين المجموعات الإقليمية ضمن المفاهيم لتحسين كل من الوعي بالأوضاع وفعالية / كفاءة القوة الاحتياطية الأفريقية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات بين الدول المرتبطة بمراكز العمليات الإقليمية الخاصة بها ، وتبادل المعلومات بين مراكز العمليات الإقليمية، مع ربط هذه المعلومات بمركز العمليات للاتحاد الأفريقي كما هو موضح في الشكل 4.

تحديد الدول الأفريقية التي تنتمي إلى عدة مجموعات أقليمية أو دول أفريقية تتعهد بدول مجموعة واحدة فقط من أجل ضمان الترابط الإقليمي لمراكز التوعية للمجال البحري من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة.

مع مراعاة الأطر المؤسسية القائمة بالفعل، وإعادة تنظيم قواعد السلوك الإقليمية / قواعد السلوك الحالية (ياوندي وجيبوتي)، ومراكز التنسيق أو الاندماج الثنائية والمتعددة الأطراف، والمشاريع الوطنية سيتم أخذ الاعتبارات التالية لوضع اللمسات الأخيرة على الهيكل:

-نقاط الاختناق ، مناطق الكثافة المرورية العالية بما في ذلك المياه الأفريقية الداخلية (مضيق جبل طارق والبحر الأحمر وخليج عدن وقناة موزمبيق وجنوب إفريقيا وخليج غينيا ومنطقة البحيرات الكبرى).

-النقاط الساخنة" البارزة (الجرائم البحرية عبر الوطنية) حول القارة "
الأفريقية.

تحديد الأمم / القطاعات الساحلية الوسطى (كما هو موضح في الشكل 5) بين "نقاط الاختناق" هذه ، "النقاط الساخنة" ، على مسافة متساوية ، والتي أنشأت:

-القوات البحرية المتقدمة ذات القدرات القادرة والرغبة في المراقبة والاستجابة ودعم الدول الساحلية المجاورة

-البنية التحتية الهامة (الموانئ والطرق والسكك الحديدية والإنترنت) وأمن الطاقة لتوسيع ودعم بنية تحتية متكاملة.

-الدول التي لديها القدرة على "معالجة كميات كبيرة من البيانات الوصفية" لنشرها فيما بعد.

-الدول التي لديها بالفعل بصمة شاملة لمركز تنسيق الإنقاذ البحري الدولي لدعم التوسع.

-الدول التي لديها مراكز التوعية للمجال البحري ذات قدرات سيادية قائمة على السواء على نوايا تطلعية أرضية و / أو فضائية.

-الدول ذات مؤشرات البحر المستقرة المتقدمة.

-النظر في نفس 4 مجموعة المهام البحرية الأمم المتحدة لهذا الغرض ، مع إدراج أخرى (شمال غرب الأمة).

-إدراج دول غرب شمال إفريقيا في منطقة اتحاد المغرب العربي ، لإنشاء مراكز تنسيق مركزية مماثلة لتلك الموجودة في أماكن أخرى في القارة.

-إدراج مركز إقليمي للعمليات البحرية داخل منطقة البحيرات الكبرى ليشمل إدارة المياه العذبة.

-التوسع والسعي وراء تكنولوجيا الأقمار الصناعية في القارة لدعم إدارة المحيطات في الكشف عن جهات الاتصال المظلمة (تلك التي لا تحتوي على جهات اتصال) ، باستخدام رادار الفتحة التركيبية (تقنية للمساعدة في ربط الاتصالات الزائفة والمخادعة بالبيانات المستلمة.

-يجب دمج القدرات والمراقبة بالكاميرا السيادية في الهيكل للمساعدة في تحديد الهدف وتصنيفه.

الشكل 5: تحديد الدول / القطاعات الساحلية الوسطى

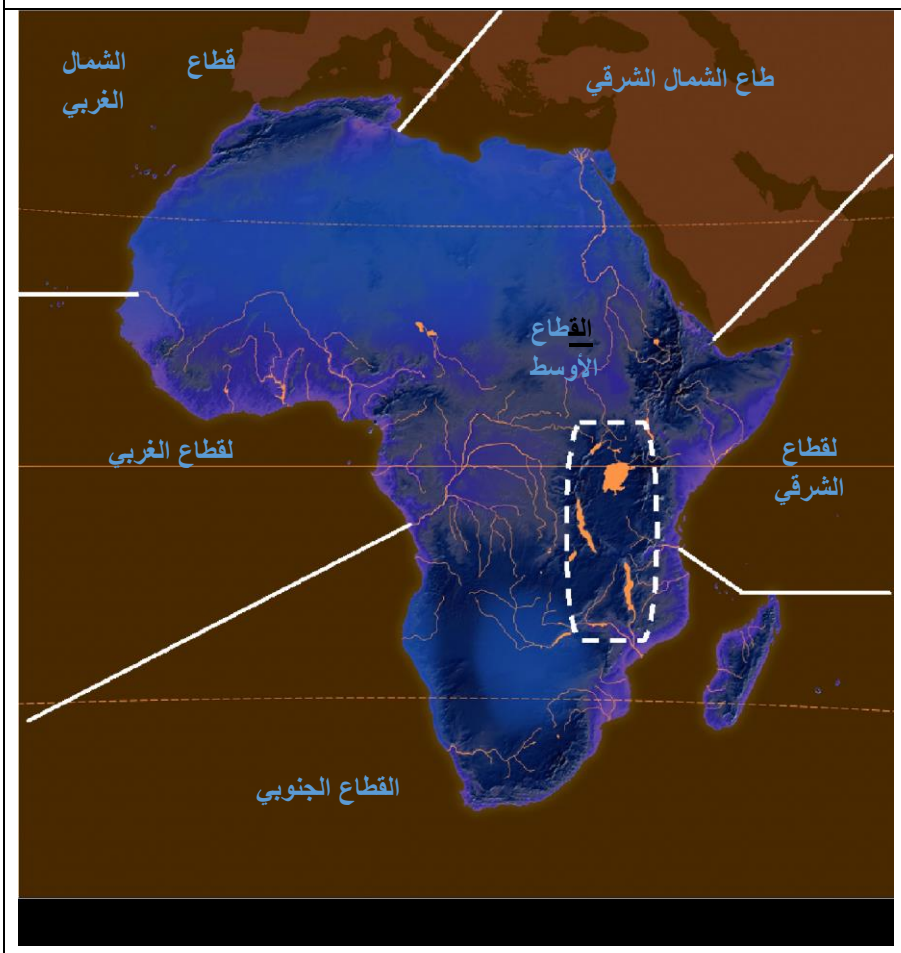

قطاع الشمال الغربي

موريتانيا إلى تونس

قطاع الشمال الشرقي

ليبيا إلى أريتريا

القطاع الشرقي

جيبوتي إلى الكومروس

القطاع الجنوبي

كابندا إلى الموزانبيق (بما فيها الجزر)

القطاع الغربي

السنغال إلى الكونغو

القطاع الأوسط

بحيرات عظيمة

الخاتمة

لعلاقة بين "الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات" هي النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والبيئية للقارة الأفريقية. ترتبط حوكمة المحيطات ارتباطًا جوهريًا بالاقتصاد الأزرق ، حيث إنها الوسيلة .التي يمكن من خلالها ضمان الاستدامة.

العلاقة ب بين "الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات" هي ببساطة لا تنفصل ، في "الحالة النهائية المثالية" يركز الاقتصاد الأزرق على الاستدامة في حين أن إدارة المحيطات هي وسائل العمل والموارد المتاحة أو العناصر لتحقيق "المثالية". والرابط المتين بين "الاقتصاد الأزرق وإدارة .المحيطات" هو الأمن البحري (العمل) مما يجعل الحاجة إلى نهج متكامل في القارة ضرورة

لضمان الاستدامة بشكل كامل ، يجب إعطاء الأولوية "لآليات الإدارة" مثل إنشاء مراكز التوعية للمجال البحري وإنفاذ الأمن البحري.

لا تزال إفريقيا موهوبة بثروتها المعدنية مع اكتشافات جديدة تنتظر من يستغلها. ولكن ستستمر هذه الاكتشافات في خلق حدود ونزاعات جديدة بين الدول مما يمثل تحديات للقارة. من المتوقع أن تظل تحديات الإدارة دون تغيير إلى حد كبير في سوء الإدارة السياسية والإرادة السياسية والافتقار إلى تطوير البنية التحتية والفساد ورأسمالية الاستعمار ما لم يتم تنفيذ أطر لمعالجة هذه المخاوف بحيث يمكن تعزيز جهود التعاون لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق.

وقدمت توصيات بعد النظر في الأهداف الاستراتيجية الحالية وخطط العمل والنوايا من مستوى الهيئات القارية والإقليمية. يعد تنفيذ مراكز التنسيق البحري الإقليمية المفاهيمية في القارة بهدف التكامل والمراقبة أمرًا بالغ الأهمية وينبغي أن تظل النقطة المحورية في دعم جهود القوات الدائمة لأفريقيا.

مراكز المعلومات / الاندماج / التنسيق الإقليمية من الاتفاقيات العديدة على المستويين الإقليمي والوطني حيث تم إبراز وتحديد استبعاد منطقة البحيرات الكبرى والشمال الغربي من القارة ، الأمر الذي يحتاج أيضًا إلى معالجته وإدراجه في هيكل التوعية للمجال البحري.

تم تقديم التوصيات من "منطلق القطاع القاري" المطابق لهياكل الشبكات الحالية باستخدام مسافات متساوية "الدول البحرية المنشأة" ، والواقعة بشكل مركزي داخل نقاط الاختناق والمناطق عالية الخطورة مع فكرة توسيع النطاق الإقليمي لهيكل توعيتها البحري إلى الدول المجاورة ودعم "الأمن البحري" ماديًا أو تطبيقه. "عن طريق تخصيص الأصول البحرية" لإدارة مساحة المحيط المخصصة لها.